

الأحاديثُ التي أنكرها أبو حاتم الرازي وتَرَدَّدَ في إلزاقِ نَكَارَتِهَا بأحدِ رَاوِيَيْنِ في كتاب الجرح والتعديل

The Hadiths that Abu Hatim Al-Razi Rejected, and Hesitated to Attribute Their Rejection to One of Two Narrators in the Book of Al-Jarh wa Al-Ta'deel

[10.35781/1637-000-138-005](https://doi.org/10.35781/1637-000-138-005)

د. صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري*

*الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف - قسم فقه السنة ومصادرها-

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الملخص

توصل لها البحث: أن عدد هؤلاء الرواة الذين كانوا سبباً في نكارة تلك الأحاديث: (خمسة رواة)، اثنان منهم يكتب حديثهم، فضعفهم مُحتمل، وثلاثة لا يحتج بحديثهم؛ لشدة ضعفهم، وتَرَدَّدَ أبي حاتم الرازي في تعصيب الجناية في أحاديث هؤلاء الرواة بمن يكون - مع عظيم منزلته، وعلو كعبه، ومعرفته بأحوال الرواة - يُظْهَرُ ما كان عليه من الورع والاحتياط، وهو من أعظم الأسباب التي تدعو إلى الاستفادة من منهجه في التثبت، وشدة الاحتراز في إصدار الأحكام على المرويات قبولاً ورداً، وعلى الرواة جرحاً وتعديلاً.

الكلمات المفتاحية: الأحاديث، أبو حاتم الرازي، تردد، راويين.

هذا بحثٌ عنونْتُ له — (الأحاديثُ التي أنكرها أبو حاتم الرازي، وتَرَدَّدَ في إلزاقِ نَكَارَتِهَا بأحدِ رَاوِيَيْنِ في كتاب الجرح والتعديل)، قمت أولاً بذكر عبارة أبي حاتم الرازي، ثم أتبعته ذلك بدراسة أحوال الرواة الذين كانوا سبباً في تَرَدَّدَ أبي حاتم الرازي، ثم أتبعته ذلك بذكر الحديث أو سلسلة إسناد الحديث الذي أنكره أبو حاتم، وتَرَدَّدَ بمن يمكن إلزاقِ نَكَارَتِهِ به، وسلكتُ في هذا البحث المنهج: الاستقرائي، ثم التحليلي، فالنقدي، ويهدف البحث إلى حصر هؤلاء الرواة الذين كانوا سبباً في تَرَدَّدَ أبي حاتم الرازي، وبمن يمكن إلزاقِ نكارة الأحاديث التي جاءت من طريقهم، مع الحرص على الوقوف على أقوال غيره من النقاد الذي جزموا بتعصيب الجناية بأحد الرواة، وخالفوا أبا حاتم الرازي في تَرَدَّدِهِ وتوقفه، ولعلَّ من أبرز النتائج التي

The Hadiths that Abu Hatim Al-Razi Rejected, and Hesitated to Attribute Their Rejection to One of Two Narrators in the Book of Al-Jarh wa Al-Ta'deel

Dr. Šāliḥ bin ‘Abdullāh Āl Nāṣir ‘Asīrī*

*Associate Professor, Faculty of Hadith, Department of Sunnah Jurisprudence and Its Sources Islamic University of Madinah

Abstract

This study, titled “(*The Hadiths that Abu Hatim Al-Razi Rejected, and Hesitated to Attribute Their Rejection to One of Two Narrators in the Book of Al-Jarh wa Al-Ta'deel*),” begins with the statement made by Abu Hatim Al-Razi. Following this, it explores the circumstances surrounding the narrators that led to Abu Hatim Al-Razi’s uncertainty. The research then discusses the Hadith or the chain of narration that Abu Hatim rejected, along with his hesitation regarding its rejection. The methodology utilized in this study is inductive, complemented by analytical and critical methods. The objective of this research is to pinpoint the narrators responsible for Abu Hatim Al-Razi’s hesitation and to whom the rejection of the Hadiths transmitted by them can be assigned. This is achieved while thoroughly reviewing the perspectives of other critics who firmly attributed the fault to one of the narrators, thus contrasting with Abu Hatim Al-Razi’s

cautious stance. Among the key findings of this research are the total number of narrators responsible for the rejection of these Hadiths is five. Of these, two have their Hadiths documented, as their weaknesses are deemed acceptable. Conversely, three do not have their Hadiths recognized due to their significant weaknesses. Abu Hatim Al-Razi’s reluctance to assign blame to these narrators’ Hadiths—despite his esteemed position, extensive knowledge, and expertise regarding the conditions of narrators—highlights his piety and caution. This serves as a major reason to learn from his rigorous methodology of verification and meticulousness in making judgments on narrations, whether they are accepted or rejected, and on narrators, whether in terms of disparagement or authentication.

Keywords: Hadiths, Abu Hatim Al-Razi, Hesitation, Two Narrators

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

هذا بحث بعنوان: (الأحاديث التي أنكرها أبو حاتم الرازي، وتردّد في إلزاق نكارتها بأحد راويين في كتاب الجرح والتعديل)، وقد شدني إليه ما وقفت عليه من عبارة لأبي حاتم الرازي تُظهرُ موقفه من مرويات بعض الرواة الذين ضعفهم، غير أنه تردّد وتوقفَ فيمن يُمكنُ إلزاق نكارة الحديث به، فجعلت أتتبع هذا التردد والتوقف منه، وكنت أعجبُ من هذا الصنيع، وفي المقابل أُكبره؛ إذ هو من الثّقاد الذين برزوا في معرفة أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً، وفي نقد المرويات، ومع هذه المنزلة لا يجد غُضاضةً في إظهار وتكرار ذلك التردّد منه، وهذا الصنيع منه دليلٌ على ما كان عليه من الورع والاحتياط، وهو من أعظم الأسباب التي تدعو إلى الاستفادة من منهجه في التثبت، وشدة الاحتراز في إصدار الأحكام على المرويات قبولاً ورداً، وعلى الرواة جرحاً وتعديلاً، وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يبحث في جانب الجرح والتعديل، وعلم علل الحديث.

أهداف البحث:

- 1- يهدف البحث إلى التعريف بأبي حاتم الرازي، وما كان عليه من المنزلة العلية، والمكانة العظيمة.
- 2- يهدف البحث إلى حصر هؤلاء الرواة الذين كانوا سبباً في تردّد أبي حاتم الرازي، وبمن يُمكن إلزاق نكارة أحاديثهم التي جاءت من طريقهم.
- 3- تتبع أقوال الثّقاد الذي جزموا بتعصيب الجناية بأحد الرواة، وخالفوا أبا حاتم الرازي في تردّدِهِ وتوقفه.
- 4- ذكر الحديث أو سلسلة إسناد الحديث الذي أنكره أبو حاتم، وتردّد بمن يُمكن إلزاق نكارتِهِ به.
- 5- الوقوف على جانب من جوانب الصنعة النقدية عند من جزمَ بإلزاق نكارة الحديث الذي هو محل تردد أبي حاتم الرازي.

مشكلة البحث:

وقف الباحث على أحاديث حكّم أبو حاتم الرازي عليها بالنكارة، غير أنه توقف وتردّد بمن يمكن إلزاق نكارتها به من الرواة، وينبني على ذلك الأسئلة التالية:

س1/ كم عدد هؤلاء الرواة الذين تردّد أبو حاتم الرازي في إلزاق نكارة الأحاديث التي جاءت من طريقهم؟

س2/ هل قبل هذا التردد بجزم أحد النقاد ممن خالف أبو حاتم الرازي، فالزق النكارة براوٍ من الرواة؟

س3/ ما الأسباب التي دعت أبو حاتم الرازي إلى التردّد مع حكمه على المروي والراوي بالضعف؟

حدود البحث:

هذا البحث يختص بجمع الرواة الذين ضعفهم أبو حاتم الرازي، وضعف أحاديثهم؛ غير أنه تردّد بمن يمكن إلزاق نكارة تلك الأحاديث به من كتاب (الجرح والتعديل)، لابن أبي حاتم الرازي.

الدراسات السابقة:

الدراسات المتعلقة بأبي حاتم الرازي من الكثرة بمكان، ومع كثرتها لم أقف على دراسة تتعلق بجمع الرواة الذين ضعفهم أبو حاتم الرازي، وضعف أحاديثهم؛ غير أنه تردّد بمن يمكن تعصيب نكارة الحديث به، وهذا بدوره شجّعني إلى تخصيص هذا البحث لجمعهم، ودراسة أحوالهم، والنظر فيمن يمكن الحمل عليه في تلك المرويات المنكرة، والتي هي موضع تردّد وتوقف أبي حاتم الرازي.

وقد وقفت على ملخص لرسالة ماجستير في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، يقع في ست صفحات، للباحث: فهد بن مفلح العازمي، عنوان لها بـ (الرواة الذين ضعف ابن حبان أحاديثهم وتردد في الحكم عليهم في كتابه المجروحين)⁽¹⁾، وكما هو واضح من عنوانها، فهي مغايرة لموضوع بحثي، فرسالة الباحث تتعلق بتردد ابن حبان في الحكم على الراوي مع تضعيف حديثه، وبحثي يتعلق بتردد أبي حاتم الرازي بمن يمكن إلزاق نكارة الحديث به، مع تضعيفه للراوي والمروي.

(1) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد: 134، سبتمبر، 2022م.

منهج البحث:

انُبعت في هذا البحث عدّة مناهج:

المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء مواضع التردّد في كتاب (الجرح والتعديل)، لابن أبي حاتم الرازي، وسؤاله لأبيه عن بعض الرواة، فأجابه بتضعيفهم، وتضعيف أحاديثهم؛ غير أنه تردّد في إلزاق نكارة تلك الأحاديث التي جاءت من طريقهم بمن يكون.

المنهج التحليلي: وذلك من خلال إيراد قول أبي حاتم الرازي، وموازنة قوله بقول غيره من النقاد الذين جزموا بإلحاق النكارة بأحد الرواة.

المنهج النقدي: وذلك من خلال تحرير ترجمة الرواة الذين هم محل تردد أبي حاتم الرازي، وبمن يمكن إلزاق ما حكم عليه من الأحاديث بالنكارة التي جاءت من طريقهم، ونقد الأقوال في حالة تعددها بمن يمكن الحمل عليه في تلك المناكير.

إجراءات البحث:

- 1_ رتب الرواة بحسب ورودهم في كتابه (الجرح والتعديل)، لابن أبي حاتم.
- 2_ صياغة الترجمة من تقريب التهذيب إن كان الراوي من رجال التقريب.
- 3_ ذكر نص عبارة أبي حاتم الرازي التي هي محل تردده.
- 4_ الترجمة للراويين اللذين هما محل تردد أبي حاتم الرازي في إلزاق نكارة الحديث به.
- 5_ ذكر الحديث الذي نصّ أبو حاتم الرازي على نكارتة، وتردد بمن يمكن إلزاق نكارتة به من الرواة.
- 6_ الترجيح بمن يمكن إلزاق نكارة الحديث أو المرويات به، والتي محل تردد أبي حاتم الرازي.
- 7_ ذكر أقوال النقاد الذين خالفوا أبا حاتم الرازي في تردده، وجزمهم بإلحاق النكارة بأحد الرواة.

خطة البحث :

جاء البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، وهي على النحو التالي:

فأماً المقدمة: ذكرت فيها: موضوع البحث، وأهدافه، ومشكلته، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهجه، وإجراءاته، وخطته.

وأماً مباحثته: فكانت في مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة مختصرة لأبي حاتم الرازي.

المبحث الثاني: الأحاديث المنكرة التي تَرَدَّدَ أبو حاتم الرازي في إلزاق نكارتها بأحد راويين، وقد جعلته في خمسة مطالب:

المطلب الأول: تردد أبي حاتم في إلزاق نكارة الأحاديث التي يرويها زائدة بن أبي الرُقَاد، عن زياد الثُمَيْرِي.

المطلب الثاني: تردد أبي حاتم الرازي في إلزاق نكارة حديث: «أَخُوكَ الْبَكْرِيُّ فَلَا تَأْمَنَّهُ».

المطلب الثالث: تردد أبي حاتم الرازي في إلزاق نكارة حديث: «لَا قِيلُولَةَ فِي الطَّلَاق».

المطلب الرابع: تردد أبي حاتم في إلزاق نكارة الأحاديث التي يرويها مُطَرِّحُ بن يزيد، عن علي بن يزيد.

المطلب الخامس: تردد أبي حاتم في إلزاق نكارة الأحاديث التي يرويها يحيى بن يزيد النُّوفَلِي، عن أبيه.

وأماً الخاتمة: فقد تضمنت أبرز النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة لأبي حاتم الرازي

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه: هو الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر بن الحنظلي، أبو حاتم الرازي، قيل: إنه مولى تميم بن حنظلة العطفاني، وقيل: كان يسكن درب حنظلة بالرّي فنسب إليه⁽¹⁾.

مولده: ولد سنة خمس وتسعين ومئة⁽²⁾.

أشهر شيوخه:

تعددت رحلات أبي حاتم الرازي، وطالت مدة بعضها، وهذا بدوره انعكس على كثرة مسموعاته، وكثرة شيوخه. قال الذهبي: "ويتعذر استقصاء سائر مشايخه"⁽³⁾، ولعل من أبرزهم:

1_ عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي، (ت211هـ).

2_ الفضل بن دكين، أبو نعيم الملائي، (ت218هـ).

3_ أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت241هـ)⁽⁴⁾.

أشهر تلامذته:

قال أبو حاتم اللبان الحافظ: "جمعت من روى عنه أبو حاتم الرازي، فبلغوا قريباً من ثلاثة آلاف"، لعل من أبرزهم:

1_ محمد بن يزيد الرّبيعي، ابن ماجه القزويني، (ت273هـ).

2_ سليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبو داود السجستاني، (ت275هـ).

3_ أحمد بن شعيب بن علي، أبو عبد الرحمن النسائي، (ت303هـ)⁽⁵⁾.

(1) تهذيب الكمال (215/6).

(2) تذكرة الحفاظ (112/2).

(3) سير أعلام النبلاء (248/13).

(4) تهذيب الكمال (216/6)، وتهذيب التهذيب (500/3).

(5) تذكرة الحفاظ (112/2)، وتهذيب التهذيب (500/3).

مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه :

تَبَوَّأَ أبو حاتم الرازي مكانة عَليَّةً، ومنزلة عظيمة في عددٍ من العلوم، غير أنَّه برز في علم الفقه والحديث، فقد كان عالماً باختلاف الصحابة، وفقه التابعين، ومن بعدهم من الفقهاء⁽¹⁾، وكان على معرفة واسعة بعلم العلل، وأحوال الرواة جرحاً وتعديلاً، وقد أثنى عليه غير واحد من العلماء والفقهاء، وقد ذكر ابن أبي حاتم لوالده ترجمة مليحة، فيها أشياء تدلُّ على سعة حفظه، وعظم قدره وجلالته رحمه الله- من ذلك: أنَّه لما قَدِمَ محمد بن يحيى الذُّهلي مدينة الرِّيِّ، ألقي عليه أباه ثلاثة عشر حديثاً من أحاديث الزهري، فلم يعرف من تلك الأحاديث إلا ثلاثة، وسائر ذلك لم يعرفه⁽²⁾، قال الحافظ ابن حجر: "وهذا يدلُّ على حفظ عظيم، فإنَّ الذُّهلي شهد له مشايخه وأهل عصره بالتَّبَحُّرِ في معرفة حديث الزهري، ومع ذلك أغرب عليه أبو حاتم"⁽³⁾. قال أبو نعيم الحافظ: "أبو حاتم الرازي إمام في الحفاظ"⁽⁴⁾. وقال الخليلي: الإمام المتفق عليه، بالشام، والحجاز، والعراق، ومصر، وخراسان، والجبل، بلا مدافعة⁽⁵⁾. وقال المزي: كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات، المذكورين بالفضل، والمشهورين بالعلم⁽⁶⁾. وقال ابن منظور: "أجمعوا على توثيقه، ووصفوه بالإتقان، والتثبت والحفظ"⁽⁷⁾. وقال الذهبي: كان من بحور العلم، برع في المتن والإسناد، وطوف البلاد، وجرح وعدل، وجمع وصنف، وصحح وعلل⁽⁸⁾. وقال أيضاً: ولقد اجتمع بالرِّيِّ ثلاثة، يَعُرُّ وجود مثلهم، وذكر منهم أبا حاتم الرازي⁽⁹⁾. وقال ابن كثير: أحد الأئمة الأثبات الحفاظ، العارفين بالجرح والتعديل، وعلل الحديث، وهو قرين أبي زرعة الرازي- تغمدهما الله برحمته- طاف الأقطار والأمصار، وسمع الكثير⁽¹⁰⁾.

(1) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ص282).

(2) انظر: الجرح والتعديل (357/1).

(3) تهذيب التهذيب (500/3).

(4) تاريخ بغداد (414/2).

(5) انظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ص282).

(6) انظر: تهذيب الكمال (215/6).

(7) مختصر تاريخ دمشق (10/22).

(8) انظر: سير أعلام النبلاء (247/13).

(9) انظر: المصدر السابق (28/13).

(10) انظر: البداية والنهاية (628/14).

وفاته رحمه الله :

اختلف في سنة وفاته، والذي جزم به عدد من الحفاظ أنها كانت سنة (277هـ)، وممن جزم بذلك: ابن حبان⁽¹⁾، والخطيب البغدادي⁽²⁾، والذهبي⁽³⁾، وابن كثير⁽⁴⁾، والحافظ ابن حجر⁽⁵⁾.

(1) الثقات لابن حبان (137/9).

(2) تاريخ بغداد (414/2).

(3) الكاشف (80/4).

(4) البداية والنهاية (628/14).

(5) تقريب التهذيب (ص 687)، وينظر رسالة الباحث: (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية)، وهي عبارة عن أطروحة لنيل درجة الدكتوراة، وهي مكونة من عدد من الأجزاء.

المبحث الثاني: الأحاديث المُنكَرَة التي تَرَدَّدَ أبو حاتم الرازي في إلزاق نكارتها بأحد راويين، وقد جعلته في خمسة مطالب

المطلب الأول: تردد أبي حاتم في إلزاق نكارة الأحاديث التي يرويها زائدة بن أبي الرُقَاد، عن زياد النُمَيْرِي

الكلام تحت هذا المطلب من وجوه:

الوجه الأول: نصُّ عبارة أبي حاتم الرازي: قال رحمه الله: "يُحدث عن زياد النُمَيْرِي، عن أنس أحاديث مرفوعة مُنكَرَة، فلا ندري منه، أو من زياد"⁽¹⁾.

الوجه الثاني: ترجمة الراويين اللذين هما محلّ تَرَدَّدَ أبي حاتم الرازي:

الراوي الأول: زائدة بن أبي الرُقَاد البَاهِلِي، أبو معاذ البصري، الصَّيْرِي، من الثامنة⁽²⁾.

اختلف النُقَاد في الحكم عليه:

فمن النُقَاد من ذهب إلى ضعفه فحسب: كأبي حاتم الرازي⁽³⁾، وابن عدي⁽⁴⁾، والذهبي⁽⁵⁾. ومن النُقَاد من ذهب إلى شدّة ضَعْفِهِ: كابن معين⁽⁶⁾، وابن المديني⁽⁷⁾، والبخاري⁽⁸⁾، والبخاري⁽⁹⁾، والنسائي⁽¹⁰⁾.

(1) الجرح والتعديل (613/3).

(2) تقريب التهذيب (ص256، برقم1992).

(3) المصدر السابق (613/3)، ونصُّ عبارته: "كنا نعتبر بحديثه".

(4) الكامل (154/5).

(5) ميزان الاعتدال (60/2).

(6) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين - رواية أبي خالد الدقاق - (ص64).

(7) كتاب الضعفاء للعقيلي (504/2).

(8) التاريخ الكبير (398/4).

(9) المسند (164/1).

(10) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص203).

وابن حبان⁽¹⁾، وأبو أحمد الحاكم⁽²⁾، وابن حجر⁽³⁾.

ومن النُّقَاد من عدَّله: قال عبد الله بن عمر القواريري: "لم يكن به بأس"⁽⁴⁾، وذكره ابن شاهين في ثقاته⁽⁵⁾.

والذي يظهر أنَّ القول قول من ذهب إلى شدة ضعفه، وذلك لقريبتين:

الأولى: أنَّ الجرح جاء من بعض من جرحه مُفسِّراً، فهو يروي المناكير كما نصَّ على ذلك ابن المديني⁽⁶⁾، وابن حبان⁽⁷⁾، وحديثه ليس بقائم كما هو منصوص عبارة أبي أحمد الحاكم⁽⁸⁾، وهذا ما جعل البخاري، والبخاري، والبزار، والنسائي، وابن حجر يطلقون عليه: "منكر الحديث".
والثانية: عدم المتابعة لزائدة بن أبي الرقاد على حديثه، قال البزار: "إنما يكتب من حديثه ما ينفرد به... ولو عرفنا هذه الأحاديث عن غير زائدة لحدثنا بها عنه"⁽⁹⁾. وقال العقيلي: "لا يُتابعه إلا من هو دونه"⁽¹⁰⁾.

الراوي الثاني: زياد بن عبد الله النميري، البصري، ضعيف، من الخامسة⁽¹¹⁾.

(1) كتاب المجروحين (569/1).

(2) إكمال تهذيب الكمال (27/5).

(3) تقريب التهذيب (ص256).

(4) الجرح والتعديل (613/3).

(5) تاريخ أسماء الثقات (ص136).

(6) كتاب الضعفاء للعقيلي (504/2)، ونصُّ عبارته: "روى مناكير".

(7) كتاب المجروحين (569/1)، ونصُّ عبارته: "يروي المناكير عن المشاهير".

(8) إكمال تهذيب الكمال (27/5).

(9) المسند (119/13).

(10) كتاب الضعفاء (505/2).

(11) تقريب التهذيب (ص268، برقم2098).

اختلف النقاد في الحكم عليه:

فمن النقاد من ذهب إلى ضعفه: كابن معين⁽¹⁾، وأبو حاتم الرازي⁽²⁾، وأبو داود⁽³⁾، والذهبي⁽⁴⁾، وهو ما اختاره ابن حجر في غير التقريب⁽⁵⁾.

ومن النقاد من عدّله: كالبزار⁽⁶⁾، وابن حبان، فقد ذكره في ثقافته، وقال: "يخطئ"⁽⁷⁾. وقال ابن عدي: "وعندي إذا روى عن زياد النميري ثقة، فلا بأس بحديثه"⁽⁸⁾.

والذي يظهر والله أعلم أنه أقرب إلى الضعف، كما هو قول الجمهور

الوجه الثالث: الأحاديث التي أنكرها أبو حاتم الرازي، هي التي يُحدّث بها زائدة بن أبي الرقاد، عن زياد النميري، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تردد فيمن يمكن إلزاق نكارتها به، هل تلزق نكارتها بـ زائدة بن أبي الرقاد، أم بزياد بن عبد الله النميري؟

الوجه الرابع: الذي يظهر أن إلزاق نكارتها بـ زائدة بن أبي الرقاد أقرب، وذلك لثلاثة أمور:

أحدها: أن زائدة أشدّ ضعفاً من زياد، وزياد مع ضعفه من النقاد من عدّله، ولم أقف على من جرّح زياد جرّحاً شديداً؛ بخلاف زائدة فالجمهور على شدة جرّحه.

وثانيها: أن البزار جرّم بأنّ الحمل في هذا الأحاديث بهذا الإسناد إنما هو من قبيل زائدة بن أبي الرقاد، فقال بعد أن ساق له عشرة أحاديث بهذا الإسناد: "وزياد النميري ليس به بأس... ولو عرفنا هذه الأحاديث عن غير زائدة لحدّثنا بها عنه"⁽⁹⁾، فعصّب الجناية بزائدة، وعدّل زياد.

(1) التاريخ - رواية الدوري - (69/2)

(2) الجرح والتعديل (536/3).

(3) تهذيب الكمال (54/3).

(4) الكاشف (433/2).

(5) انظر: لسان الميزان (305/9)، وموافقة الخبر الخبر (10/1)، ونتائج الأفكار (25/1).

(6) المسند (119/13).

(7) الثقات (255/4).

(8) الكامل (60/5).

(9) المسند (119/13).

وقالته: أنني تتبعت تلك الأحاديث التي يُحدّث بها زائدة بن أبي الرقاد، عن زياد النُميري، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فبلغت عشرة أحاديث، وقد أخرج جميعها البزار، فإذا زياد بن عبد الله النُميري متابع على سبعة منها، وهذا من أقوى الأدلة على أن إلزاق هذه المناكير إنما هو من قبل زائدة بن أبي الرقاد لا من قبل زياد بن عبد الله النُميري.

الوجه الخامس: من الأحاديث التي أنكرت عليه:

ما أخرجه البزار من طريق زائدة بن أبي الرقاد، عن زياد النُميري، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه دخل على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو كئيب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «يا أبا بكر مالي أراك كئيباً». قال: يا رسول الله كُنتُ عند ابن عمي فلان البارحة، وهو يكيد بنفسه قال: «فهلما لقننته لا إله إلا الله». قال: قد لقننته قال: «فقالها»؟ قال: نعم قال: «وجبت له الجنة». قال أبو بكر: يا رسول الله فكيف هي للأحياء؟ قال: «هي أهدم، هي أهدم، هي أهدم - ثلاثاً - لذنوبهم»⁽¹⁾.

حديث منكر، لعلتين فيه:

الأولى: شدة ضعف زائدة بن أبي الرقاد، وقد تفرد به كما نص على ذلك البزار⁽²⁾.
والثانية: ضعف زياد بن عبد الله النُميري، وقد تفرد به عن أنس بن مالك رضي الله عنه، ومثله لا يحتمل تفرد عنه، وقد ذكر هذا الحديث: العقيلي⁽³⁾، وابن عدي⁽⁴⁾، فيما أنكر على زائدة بن أبي الرقاد.

(1) المصدر السابق (118/13)، برقم (6499)، وأبو يعلى في المسند (71/1)، برقم (70).

(2) المسند (119/13).

(3) كتاب الضعفاء (505/2).

(4) الكامل (60/5).

المطلب الثاني: تردد أبي حاتم الرازي في إلزاق نكارة حديث: «أخوك البكري فلأ تأمنه»

الكلام تحت هذا المطلب من وجوه:

الوجه الأول: نصُّ عبارة أبي حاتم الرازي: قال رحمه الله: "يروي عن أبيه حديثاً منكراً، لا أدري منه أو من أبيه"⁽¹⁾.

الوجه الثاني: ترجمة الراويين اللذين هما محلّ تردّد أبي حاتم الرازي:

الراوي الأول: زيد بن عبد الرحمن مجمعٌ على ضعفٍ، على اختلاف في درجات الضعف:

فمن النقاد من ذهب إلى ضعفه فحسب: كأبي زرعة⁽²⁾، وأبي حاتم الرازيان⁽³⁾، وليثمه البزار⁽⁴⁾.

ومن النقاد من ذهب إلى شدة ضعفه: قال البخاري⁽⁵⁾، وابن حبان⁽⁶⁾، والدارقطني⁽⁷⁾: "منكر الحديث". وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه، ولا يُعرف إلا به"⁽⁸⁾، وذكره الذهبي في كتابين من كتبه مقتصرًا على قول البخاري: منكر الحديث⁽⁹⁾، ونقل الناقد حكماً لناقد قبله وسكوته عليه، الذي يظهر منه أنه يقول به ويعتمده، وهذا يتكرر عند الذهبي في كتبه⁽¹⁰⁾.

(1) الجرح والتعديل (567/3).

(2) ذكره في كتاب أسامي الضعفاء (ص324).

(3) الجرح والتعديل (567/3).

(4) المسند (414/1).

(5) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص120).

(6) كتاب المجروحين (574/1).

(7) الضعفاء والمتروكون (ص120).

(8) كتاب الضعفاء (481/2).

(9) المغني في الضعفاء (247/1)، وديوان الضعفاء (463/1).

(10) انظر: مقارنة المرويات (474-473/2).

والذي يظهر أنَّ القول قول من ذهب إلى شدة ضعفه، وذلك لقرينتين:

الأولى: أنَّ الجرح جاء من بعض من جرحه مُفسِّراً، فزيد بن عبد الرحمن "عنده مناكير"، كما نصَّ على ذلك: البخاري⁽¹⁾، وابن حبان⁽²⁾، وهو قليل الحديث جداً، فلم أقف له إلا على حديثين، وهو ما نصَّ عليه ابن عدي، فإنه ذكر بأنَّ غاية ما له من الحديث: حديثين أو ثلاثة⁽³⁾، والراوي متى ما كان قليل الرواية كان من السهل عليه ضبط حديثه؛ فكيف وعنده مناكير في هذا القليل؟

والثانية: عدم متابعة زيد بن عبد الرحمن على حديثه، نصَّ على ذلك العقيلي كما تقدم ذلك عنه آنفاً.

الراوي الثاني: عبدُ الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم، من الثامنة، (ت282هـ)⁽⁴⁾.

اتفق الثُّقَاد على ضعفه غير أنهم اختلفوا في درجة الضعف:

فمن الثُّقَاد من ذهب إلى ضَعْفِهِ: كأحمد بن حنبل⁽⁵⁾، والجوزجاني⁽⁶⁾، وأبو زرعة⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾، والبخاري⁽⁹⁾، والنسائي⁽¹⁰⁾، وابن خزيمة⁽¹¹⁾، وابن عدي⁽¹²⁾، والذهبي⁽¹³⁾، وابن حجر⁽¹⁴⁾.

(1) التاريخ الأوسط (4/931)، ونصَّ عبارته: "عنده مناكير".

(2) كتاب المجروحين (1/574)، ونصَّ عبارته: "الواجب تتكب حديثه؛ لوجود المناكير فيه".

(3) الكامل (5/109).

(4) تقريب التهذيب (ص268، برقم2098).

(5) كتاب العلل زمعرفة الرجال - رواية عبد الله - (2/135).

(6) الكامل (7/110).

(7) كتاب أسامي الضعفاء (ص337).

(8) تهذيب الكمال (4/404).

(9) المسند (15/277).

(10) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص221).

(11) مختصر المختصر من المسند الصحيح (3/407).

(12) الكامل (7/118)، ونصَّ عبارته: "وهو ممن احتمله الناس، وصَدَّقَهُ بعضهم، وهو ممن يكتب حديثه".

(13) الكاشف (3/253)، وقال في تهذيب تهذيب الكمال (5/412): "مشهور، لين".

(14) تقريب التهذيب (ص268، برقم2098).

ومن النقاد من ذهب إلى شدّة ضعفه: كابن سعد⁽¹⁾، وابن معين⁽²⁾، وابن المديني⁽³⁾، ومحمد بن يحيى الذهلي⁽⁴⁾، وأبو حاتم الرازي⁽⁵⁾، والساجي⁽⁶⁾، وابن حبان⁽⁷⁾.

والذي يظهر أنّه إلى الضعف أقرب؛ إذ هو قول الأكثر، وغالبهم من المعتدلين، وقول النسائي بضعفه - وهو من المتشددّين في الجرح - مما يؤكد ضعفه، ولذا جزم الذهبي بأنّه ليس من المتروكين⁽⁸⁾. وقال الحافظ ابن حجر: "عبد الرحمن ضعيف الحفظ، لكن يكتب حديثه في المتابعات"⁽⁹⁾.

الوجه الثالث: ذكر الحديث الذي أنكره أبو حاتم الرازي، وتردد فيمن يمكن إلزاق نكارت به، هل تلزق نكارت به زيد بن عبد الرحمن، أم من أبيه؟

أخرجه البزار من طريق زيد بن عبد الرحمن بن زيد، عن أبيه، عن جده، عن أسلم قال: قال عمر: مَنْ صَحِبْتُ فِي سَفَرِكَ هَذَا؟ قُلْتُ: قَوْمًا مِنْ بَكْرَيْنِ وَأَيْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَخْوَكَ الْبَكْرِيُّ فَلَا تَأْمَنَّهُ»⁽¹⁰⁾.

حديث منكر، وقد استنكره أبو حاتم الرازي، وابن عدي، فإنّه قال: الحديث بهذا الإسناد منكر⁽¹¹⁾. الوجه الرابع: الذي يظهر أنّ إلزاق نكارة هذا الحديث بـ زيد بن عبد الرحمن هو الأقرب، وذلك لأمرين:

أحدهما: أنّ زيد بن عبد الرحمن أشدّ ضعفاً من أبيه.

وثانيهما: جزم غير واحد من النقاد بأنّ الحمل في هذا الحديث إنما هو من قبيل زيد بن عبد الرحمن، وليس من قبيل أبيه، وأنّ زيّداً معروفاً بهذا الحديث، نصّ على ذلك: العقيلي⁽¹²⁾، وابن عدي⁽¹³⁾.

(1) كتاب الطبقات الكبير (592/7).

(2) التاريخ ليحيى بن معين - رواية الدوري - (156/1).

(3) كتاب الضعفاء والمتروكين للبخاري (ص216).

(4) سنن ابن ماجه (260/2).

(5) الجرح والتعديل (233/5).

(6) تهذيب التهذيب (507/2).

(7) كتاب المجروحين (798/1).

(8) الموقظة (ص34).

(9) موافقة الخبر الخبر (376/1).

(10) المسند (414/1)، برقم (291).

(11) انظر: الكامل (109/5).

(12) كتاب الضعفاء (481/2).

(13) الكامل (109/5).

المطلب الثالث: تردد أبي حاتم الرازي في إلْزَاقِ نَكَارَةِ حَدِيثِ: «لَا قِيلُولَةَ فِي الطَّلَاقِ»

الكلام تحت هذا المطلب من وجوه:

الوجه الأول: نصُّ عبارة أبي حاتم الرازي: قال رحمه الله: "لا أدري الإنكار منه، أو من صفوان الأصم الذي روى عنه حديثاً في طلاق المكره"⁽¹⁾.

الوجه الثاني: ترجمة الراويين اللذين هما محلّ تَرَدَّدِ أبي حاتم الرازي:

الراوي الأول: غَازِي (2) بن جَبَلَةَ الجُبَلَانِي.

قال أبو زرعة⁽³⁾، وأبو حاتم الرازيان⁽⁴⁾: "منكر الحديث"، وهو قليل الرواية جداً، فلم أقف له إلا على حديث، وهذا ما نصَّ عليه ابن عدي⁽⁵⁾.

الراوي الثاني: صفوان بن عمران الطائفي، الأصم.

قال أبو حاتم الرازي: "يكتب حديثه، وليس بالقوي"⁽⁶⁾، وذكره الذهبي في المغني⁽⁷⁾، مقتصرًا على قول أبي حاتم الرازي.

الوجه الثالث: ذكر الحديث الذي أنكره أبو حاتم الرازي، وتردد فيمن يُمكن إلْزَاقِ نَكَارَتِهِ بِهِ، هل تلزق نكارتَهُ بـ غَازِي بن جَبَلَةَ، أم مِنْ صفوان الأصم؟

أخرجه سعيد بن منصور، من طريق الغاز بن جَبَلَةَ الجبلاني، عن صفوان بن عمران الطائفي، أَنَّ رَجُلًا كَانَ نَائِمًا مَعَ امْرَأَتِهِ، فَقَامَتْ فَأَخَذَتْ سِكِّينًا، فَجَلَسَتْ عَلَى صَدْرِهِ، وَوَضَعَتِ السَّكِّينَ عَلَى

(1) الجرح والتعديل (58/7).

(2) قال الذهبي في الميزان (330/3): "وغازي بالزاي، وقيده بالراء بعض الائمة".

(3) كتاب أسامي الضعفاء (ص353).

(4) الجرح والتعديل (58/7).

(5) الكامل (567/8).

(6) الجرح والتعديل (422/4).

(7) المغني في الضعفاء (309/1).

حَلَقِهِ، وَقَالَتْ: لَتُطَلَّقَنِي ثَلَاثًا أَلْبَتَّ وَإِلَّا دَبَحْتُكَ، فَنَاشَدَهَا اللَّهُ، فَأَبَتْ عَلَيْهِ، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا قِيلُولَةَ فِي الطَّلَاقِ»⁽¹⁾.

حديث منكر، وقد استنكره البخاري⁽²⁾، وأبو حاتم الرازي⁽³⁾. وقال أبو زرعة الرازي: "هذا حديث واهي جداً"⁽⁴⁾. وقال ابن حزم: "وهذا خبر في غاية السقوط"⁽⁵⁾.

الوجه الرابع: الذي يظهر أن إلزاق نكارة هذا الحديث بـ غازي جبلة هو الأقرب، وذلك لأمرين:

الأول: أن غازي بن جبلة أشدُّ ضعفاً من صفوان بن عمران الطائي، وهذا ظاهر حتى في حكم أبي حاتم الرازي، فإنه قال عن صفوان بن عمران: "يكتب حديثه، وليس بالقوي"⁽⁶⁾، فصفوان عند أبي حاتم الرازي ضعيف، بخلاف غازي فهو شديد الضعف.

والثاني: أن عدداً من النقاد جزم بأن حديث غازي بن جبلة منكر في طلاق المكره، وممن نص على ذلك: البخاري⁽⁷⁾، وأبو الفتح الأزدی⁽⁸⁾.

(1) سنن سعيد بن منصور (314/1، برقم 1130).

(2) التاريخ الكبير (216/8).

(3) الجرح والتعديل (58/7).

(4) كتاب العلل لابن أبي حاتم (134/4).

(5) المحلى (464/9).

(6) الجرح والتعديل (422/4).

(7) كتاب الضعفاء والمتروكين للبخاري (ص 304).

(8) ذكر اسم كل صحابي ممن لا أخ له يوافق اسمه (202).

المطلب الرابع: تردد أبي حاتم في إلزاق نكارة الأحاديث التي يرويها مطرُحُ بن يزيد، عن علي بن يزيد

الكلام تحت هذا المطلب من وجوه:

الوجه الأول: نصُّ عبارة أبي حاتم الرازي: قال رحمه الله: "يروي أحاديث عن ابن زحر، عن علي بن يزيد، فلا أدري من علي بن يزيد، أو منه" (1).

الوجه الثاني: ترجمة الراويين اللذين هما محلّ تردّد أبي حاتم الرازي:

الراوي الأول: مطرُحُ بن يزيد، أبو المهلب الكوفي، يقال: هو الأسدي، ومنهم من غايرَ بينهما، من السادسة (2).

الجمهور على ضعفه على اختلاف في درجات الضعف:

فمن النقاد من ذهب إلى ضعفه فحسب: كالعجلي (3)، وأبو زرعة (4)، وأبو حاتم الرازي (5)، والفسوي (6)، والنسائي (7)، وابن عدي (8)، والدارقطني (9)، والذهبي (10)، وابن حجر (11).

(1) الجرح والتعديل (409/8).

(2) تقريب التهذيب (ص 797، برقم 6749).

(3) إكمال تهذيب الكمال (226/11).

(4) الجرح والتعديل (409/8).

(5) المصدر السابق.

(6) المعرفة والتاريخ (434/2).

(7) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص 246).

(8) الكامل (75/10).

(9) الضعفاء والمتروكون (ص 186).

(10) الكاشف (297/4).

(11) تقريب التهذيب (ص 797).

ومن التُّقَاد من ذهب إلى شِدَّةِ ضَعْفِهِ: كابن معين⁽¹⁾، وأبو أحمد الحاكم⁽²⁾، وابن حبان⁽³⁾.

والذي يظهر أنَّ القولَ هو قول الجمهور، وأنَّه إلى الضَّعْفِ أقرب.

الراوي الثاني: عليّ بن يزيد بن أبي زيادٍ الألهاني، أبو عبد الملك الدَّمَشَقِي، صاحبُ القاسم بن عبد الرحمن، من السادسة، مات سنة بضع عشرة ومئة⁽⁴⁾.

اتفق التُّقَاد على ضَعْفِ علي بن يزيد، والجمهور على شِدَّةِ ضَعْفِهِ وهو الأقرب، وممن نصَّ على شِدَّةِ ضَعْفِهِ: البخاري⁽⁵⁾، ويعقوب بن شيبه⁽⁶⁾، والبرقي⁽⁷⁾، وأبو حاتم الرازي⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾، وابن الجارود⁽¹⁰⁾، وابن حبان⁽¹¹⁾، والأزدي⁽¹²⁾، وأبو أحمد الحاكم⁽¹³⁾، وأبو نعيم الأصبهاني⁽¹⁴⁾.

الوجه الثالث: ذكرُ الأحاديث الذي أنكرها أبو حاتم الرازي، هي الأحاديث التي تكون من طريق: مُطَرِّحُ بن يَزِيد، عن عُبيدِ اللَّهِ بن زَحْرٍ، عن عَلِيٍّ بنِ يَزِيدٍ، عن القاسم بن عبد الرحمن الشامي، عن أبي أُمَامَةَ رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تردد فيمن يمكن إلزاق نكارتها به، أهي مِنْ مُطَرِّحُ بن يَزِيد، أم مِنْ علي بن يزيد؟

(1) التاريخ - رواية الدوري - (335/1).

(2) إكمال تهذيب الكمال (226/11).

(3) كتاب المجروحين (59/2).

(4) تقريب التهذيب (ص586، برقم 4851).

(5) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص263).

(6) تهذيب الكمال (311/5).

(7) تهذيب التهذيب (199/3).

(8) الجرح والتعديل (208/6).

(9) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص229).

(10) إكمال تهذيب الكمال (388/9).

(11) كتاب المجروحين (59/2).

(12) تهذيب الكمال (312/5).

(13) المصدر السابق.

(14) كتاب الضعفاء (ص109).

هذه الأحاديث التي بهذا الإسناد اختلف النقاد في إلزاق نكارتها بمن يكون على عدة أقوال:

القول الأول: أن إلزاق نكارتها إنما هو من قِبَلِ عبيد الله بن زُحَر، وهو ما اختاره ابن عدي، فإنه قال: "وعبيد الله بن زُحَر يروي عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة أحاديث... وهو في نفسه صالح - يعني علي بن يزيد - إلا أن يروي عنه ضعيف؛ فيؤتى من قبل ذلك الضعيف"⁽¹⁾، ومُطَرَّح من جملة الضعفاء عند ابن عدي، فإنه نصَّ على أن الضَّعْفَ في حديثه بَيِّنٌ⁽²⁾؛ لكنَّ مروياته عن علي بن يزيد اللُّهَانِيَّ قليلة جداً، فلم أقف إلا على خمس روايات يرويها عنه؛ بخلاف عبيد الله بن زُحَر فإنه مكثّر عن علي بن يزيد.

وقد تكلم غير واحد في أحاديث ابن زُحَر التي يرويها عن علي بن يزيد اللُّهَانِيَّ. قال الدارمي: قلت: فعبيد الله بن زُحَر كيف حديثه؟ فقال: "كل حديثه عندي ضعيف. قلت: عن علي بن يزيد وغيره. فقال: نعم"⁽³⁾، واتهمه ابن حبان فقال: "يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات"⁽⁴⁾، ونصَّ الدارقطني⁽⁵⁾، وابن الجوزي⁽⁶⁾، على أن عبيد الله بن زُحَر يروي عن علي بن يزيد نسخة باطلة. وقال أبو مُسْهَر الغساني: "صاحب كل معضلة، وإنَّ ذاك لبيِّنٌ على حديثه"⁽⁷⁾.

القول الثاني: أن إلزاق نكارتها إنما هو من قِبَلِ علي بن يزيد اللُّهَانِيَّ، وهو ما اختاره الجوزجاني فإنه قال: "رأيت غير واحد من الأئمة ينكر أحاديثه - يعني علي بن يزيد - التي يرويها عنه عبيد الله بن زُحَر... وأظنُّنا أتينا من قبل علي بن يزيد"⁽⁸⁾. وقال البخاري: "هو مقارب - يعني عبيد الله بن زُحَر - ولكنَّ

(1) الكامل (75/8).

(2) المصدر السابق (75/10).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - (ص174).

(4) كتاب المجروحين (806/1).

(5) الضعفاء والمتروكون (ص142).

(6) أسماء الضعفاء والواضعين (381/3).

(7) إكمال تهذيب الكمال (17/9).

(8) أحوال الرجال (ص285).

الشأن في علي بن يزيد⁽¹⁾. وقال الحافظ ابن حجر: "ليس في الثلاثة من اتهم إلا علي بن يزيد، وأماً الآخرين - يعني ابن زحر والقاسم - فهما في الأصل صدوقان، وإن كانا يخطئان"⁽²⁾.

وتُكَلِّمُ في أحاديث علي بن يزيد، عن القاسم بن عبد الرحمن. قال ابن معين: "علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، هي ضعيف كلها"⁽³⁾. وقال البخاري: في حديثه عنه مناكير واضطراب⁽⁴⁾.

القول الثالث: أن إلزاق نكارتها إنما هو من قبل القاسم بن عبد الرحمن الشامي. قال أحمد بن حنبل: "علي بن يزيد من أهل دمشق حَدَّثَ عنه مُطَرِّح، ولكن يقولون: هذه من قبل القاسم"⁽⁵⁾. وقال أيضاً: "يروي علي بن يزيد عنه أعاجيب، وتكلم فيهما، وقال: ما أرى هذا إلا من قبل القاسم"⁽⁶⁾.

والقاسم كما قال يعقوب بن شيبة: "اختلف النَّاسُ فيه، فمنهم من يُضَعِّفُ روايته، ومنهم من يوثِّقُه"⁽⁷⁾، إلا أن بعض من جرحه، جاء جرحه مفسراً، فقد جرح بوجود الأعاجيب والمناكير في حديثه كما نصَّ على ذلك الإمام أحمد⁽⁸⁾، وكثرة الإغراب في حديثه كما نصَّ على ذلك الحافظ ابن حجر⁽⁹⁾، واتهمه ابن حبان بأنه يروي عن الصحابة المعضلات، ويأتي عن الثقات بالمقلوبات، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها⁽¹⁰⁾، والعجلي مع تساهله قال: "يكتب حديثه، وليس بالقوي"⁽¹¹⁾، ولذا اختار الحافظ ابن حجر في اللسان تضعيفه، فإنه لم يرمز له⁽¹²⁾.

(1) تهذيب التهذيب (17/9).

(2) المصدر السابق (9/3).

(3) تهذيب الكمال (311/5).

(4) انظر: التاريخ الأوسط (16/3).

(5) كتاب العلل - رواية عبد الله - (565/1).

(6) الجرح والتعديل (113/7).

(7) تهذيب الكمال (74/6).

(8) انظر: كتاب العلل - رواية عبد الله - (566/1)، والجرح والتعديل (113/7).

(9) تقريب التهذيب (ص 660).

(10) انظر: كتاب المجروحين (223/2).

(11) معرفة الثقات (213/2).

(12) لسان الميزان (393/9).

وخالف الإمام أحمد كلّ من: ابن معين⁽¹⁾، وأبو حاتم الرازي⁽²⁾، فقالا: إنّ المناكير التي في حديثه إنما هي من قبيل الضعفاء الذين رووا عنه، ونصّ أبو حاتم الرازي⁽³⁾، والدارقطني⁽⁴⁾، على أنّ القاسم إذا حدّث عنه الثقات فأحاديثه مستقيمة.

القول الرابع: أنّ إلزاق نكارتها إنّما هو من قبيل ثلاثة رواة، متى اجتمعوا في إسناد كان من عملهم، وهم: عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم بن عبد الرحمن، وهذا ما اختاره: ابن حبان، وابن الجوزي. قال ابن حبان: وإذا اجتمع في إسناد خبرهم، فلا يكون متن ذلك الخبر إلا من معمولهم⁽⁵⁾، وينحو قوله قال ابن الجوزي⁽⁶⁾. وقال ابن حبان أيضاً: "فلا يتهى إلزاق الجرح بعلي بن يزيد وحده؛ لأنّ الذي يروي عنه ضعيف - يعني ابن زحر - والذي روى عنه واه - يعني القاسم -"⁽⁷⁾.

القول الخامس: التوقف، وهو ما اختاره: أبو حاتم الرازي كما تقدم عنه آنفاً في صدر الترجمة. والذي يظهر أنّ الحمل في هذه المناكير إنما هو من قبيل القاسم بن عبد الرحمن، وذلك لعدّة أمور: أولاً: أنّ من سبر أحاديث عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد اللّهاني، لحظ أنّ أحاديثهما عن القاسم تشبه أحاديث جعفر بن الزبير، ويشتر بن ثُمير.

وجعفر بن الزبير إنما ذهب روايته حين حدّث بأحاديث القاسم المنكرة، ثم تبعه بعد ذلك بشر بن ثُمير، فحدّث ببعض تلك الأحاديث المنكرة عن القاسم، فقال شعبة: ألحقوه بجعفر بن الزبير.

ثم جاء بعد ذلك: عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد اللّهاني فحدّثا بتلك الأحاديث المنكرة عن القاسم بن عبد الرحمن.

(1) تاريخ دمشق (107/49).

(2) المصدر السابق (108/49).

(3) انظر: المصدر السابق (108/49).

(4) انظر: علل الدارقطني (265/12).

(5) انظر: كتاب المجروحين (806/1).

(6) العلل المتناهية (147/2).

(7) كتاب المجروحين (59/2).

فالمتمقرر عند شعبة بن الحجاج، وأحمد بن حنبل أن النكارة التي في أحاديث القاسم إنما هي من قبله، وليست بمن دونه؛ ولذا حين حدّث جعفر، وبشر بأحاديث القاسم ترك أهل البصرة حديثهما⁽¹⁾.

وثانياً: أن في أحاديث القاسم مناكير، وهي مما يرويه عنه الثقات، قال الإمام أحمد: "في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات"⁽²⁾، فالمناكير التي في حديثه لا تختص برواية الضعفاء عنه؛ بل تشمل حتى الثقات، وفي هذا ردّ على من عصّب الجناية بمن دون القاسم بحجة رواية الضعفاء عنه، وأنّ الحمل عليهم فيها. قال أبو داود: "وزعموا أن البليّة من قبل علي بن يزيد"⁽³⁾.

ومثل هذا اللفظ: «زعموا»: أكثر ما يُستعمل: فيما كان باطلاً، أو فيه ارتياب وشك في صحته، قال الخطابي: ولهذا قيل «زعم»؛ مطبّعة الكذب⁽⁴⁾. قال النووي: "الزعم يطلق على: القول المحقق، وعلى الكذب، وعلى المشكوك فيه، ويُتردّد في كلّ موضع على ما يليق به"⁽⁵⁾، وهو محمول هنا على التخطئة والتشكيك في صحة هذا القول بقريّة سؤال ونقل أبي داود قول الإمام أحمد، ونقل الناقد حكماً لنافذ قبله وسكوته عليه، يظهر منه أنّه يقول به ويعتمده⁽⁶⁾.

الوجه الرابع: من أحاديثه المنكّرة:

أخرج عبد الرزاق من طريق المُطَرِّح أَبِي المُهَلَّب، عن عبيد الله بن زُحَر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمّامة قال: جاء أبو سعيد الخُدريُّ إلى عليّ بن أبي طالب وهو جالس وهو مُحَنِّي، فسَلَّمَ عليه، فردّ عليه، فقال: يا أبا حسن أخبرني عن المُشَيِّ أَمَامَ الجَنَازَةِ إذا شَهِدْتُهَا، أي ذلك أَفْضَلُ أَخْلَفَهَا أم أَمَامَهَا؟ قال: فَقَطَّبَ عليّ بينَ عَيْنَيْهِ، ثُمَّ قال: سُبْحَانَ اللَّهِ! أَمِثْلُكَ يَسْأَلُ عَنْ هَذَا؟ فقال أبو سعيد: نَعَمْ، وَاللَّهِ لَمِثْلِي يَسْأَلُ عَنْ مِثْلِ هَذَا، فَمَنْ يَسْأَلُ عَنْ مِثْلِ هَذَا إِلَّا مِثْلِي؟ فقال عليّ: وَالَّذِي بَعَثَ

(1) انظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص255)، وأحوال الرجال (ص285).

(2) كتاب العلل - رواية عبد الله - (565/1)

(3) تهذيب الكمال (127/7).

(4) انظر: المصباح المنير (253/1).

(5) منهاج المحدثين وسبيل طالبه المحققين (172/5).

(6) انظر: مقارنة المرويات (473-474/2).

مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ، إِنَّ فَضْلَ الْمَاشِي خَلَفَهَا عَلَى الْمَاشِي أَمَامَهَا، كَفَضْلِ صَلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى التَّطَوُّعِ... (1).

قال الحافظ ابن حجر: "هذا إسنادٌ ضعيف بمرّة" (2).

الوجه الخامس: أن عددًا من النقاد نصّ على أن أحاديث: عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم ضعيفة، وممن نصّ على ضعفها: ابن معين (3)، وابن حبان (4)، وابن القيسراني (5)، وابن الجوزي (6)، وضعّف أبو حاتم الرازي أحاديث علي بن يزيد، التي يروونها عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أمامة رضي الله عنه (7).

(1) المصنف (4/175، كتاب الجنائز - باب المشي أمام الجنائز، برقم 6463)

(2) المطالب العالية (5/271).

(3) تاريخ دمشق (43/284).

(4) كتاب المجروحين (1/806).

(5) كتاب السماع (80).

(6) العلال المتناهية (2/147).

(7) تاريخ دمشق (43/285).

المطلب الخامس: تردد أبي حاتم في إلزاق نكارة الأحاديث التي يرويها يحيى بن يزيد النوفلي، عن أبيه

الكلام تحت هذا المطلب من وجوه:

الوجه الأول: نصُّ عبارة أبي حاتم الرازي: قال رحمه الله: "منكر الحديث، لا أدري منه أو من أبيه، لا ترى في حديثه حديثاً مستقيماً" (1).

الوجه الثاني: ترجمة الراويين اللذين هما محلّ تَرَدَّد أبي حاتم الرازي:

الراوي الأول: يحيى بن يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل، الهاشمي، النوفلي.

اختلف النقاد في بيان حاله:

فمن النقاد من ضعفه وليّنه. قال ابن معين مرة: "ليس حديثه بذاك" (2)، وضعفه أحمد بن حنبل مرة (3). وقال أبو حاتم الرازي: "منكر الحديث... لا ترى في حديثه حديثاً مستقيماً" (4). وقال ابن عدي: "والضعف على حديثه بين" (5).

ومن النقاد من عدّله: قال ابن معين مرة (6)، وأحمد بن حنبل مرة (7)، وأبو زرعة الرازي (8): "لا بأس به".

والذي يظهر أنه إلى الضعف أقرب من التعديل، وخاصة أن بعض من جرحه عرّف من جرحه أنه سبر حديثه كابن عدي، وأما تعديل ابن معين، وأحمد بن حنبل له مرة بأنه: "لا بأس به"، فالذي يظهر أنهما عني به عدالته، وأما ضبطه فقد قال أحمد: "ولم يكن عنده إلا حديث أبيه، ولو كان عنده غير حديث أبيه لتبين أمره"، وهذا مما يقوي القول بأن أرجح القولين عن أحمد أنه يُضعّفه.

(1) الجرح والتعديل (198/9).

(2) لسان الميزان (484/8).

(3) العلل ومعرفة الرجال - رواية المروزي - (ص118).

(4) الجرح والتعديل (198/9).

(5) الكامل (642/10).

(6) لسان الميزان (484/8).

(7) الجرح والتعديل (198/9).

(8) المصدر السابق.

الراوي الثاني: يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل الهاشمي النوفلي، من السادسة⁽¹⁾.

اختلف النقاد في بيان حاله:

فمن النقاد من ضعفه فحسب: كابن معين⁽²⁾، والبزار⁽³⁾، والدارقطني⁽⁴⁾، والذهبي⁽⁵⁾، وابن حجر⁽⁶⁾.

ومن النقاد من ذهب إلى شدة ضعفه: كأحمد بن حنبل⁽⁷⁾، وأحمد بن صالح المصري⁽⁸⁾، والبخاري⁽⁹⁾، وأبو زرعة⁽¹⁰⁾ وأبو حاتم الرازي⁽¹¹⁾، والنسائي⁽¹²⁾، وابن حبان⁽¹³⁾، وابن عدي⁽¹⁴⁾، والحاكم⁽¹⁵⁾.

وانضرد ابن سعد بتوثيقه⁽¹⁶⁾.

(1) تقريب التهذيب (ص913، برقم7803).

(2) الجرح والتعديل (9/278).

(3) المسند (12/350).

(4) الضعفاء والمتروكون (ص195).

(5) الكاشف (4/522).

(6) تقريب التهذيب (ص913).

(7) التاريخ الكبير للبخاري (10/377).

(8) تهذيب الكمال (8/139).

(9) أسماء الضعفاء والواضعين لابن الجوزي (5/331).

(10) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص136).

(11) الجرح والتعديل (9/278).

(12) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص256).

(13) كتاب المجروحين (2/535).

(14) الكامل (10/675).

(15) المدخل إلى الصحيح (1/238).

(16) كتاب الطبقات الكبير (7/547).

والذي يظهر أنّه متروك الحديث، فالذين جرحوه جاء جرح بعضهم له مفسّراً، فقد جرح بوجود المناكير في حديثه كما هو قول أحمد بن حنبل⁽¹⁾، وابن حبان⁽²⁾، والحاكم⁽³⁾، ونصّ ابن عدي بأنّ "عامة ما يرويه غير محفوظ"⁽⁴⁾؛ بل قال البخاري: "أحاديثه شبه لا شيء، وضعفه جداً"⁽⁵⁾.

الوجه الثالث: الأحاديث التي أنكرها أبو حاتم الرازي، هي الأحاديث التي يُحدّث بها يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي، عن أبيه، وتردّد فيمن يُمكن إلزاق نكارتها به، هل تلزق نكارتها بـ يحيى بن يزيد بن عبد الملك، أم من أبيه؟

الوجه الرابع: الذي يظهر أنّ إلزاق نكارتها بـ يزيد بن عبد الملك النوفلي أقرب، وذلك لأمرين:

أحدهما: أنّ يزيد بن عبد الملك النوفلي أشدّ ضعفاً من ابنه.

الثاني: أنّ من النقاد من جعل الحمل على يزيد لا على ابنه. قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن يحيى بن يزيد بن عبد الملك قال: "لا بأس به، إنما الشأن في أبيه"⁽⁶⁾.

الوجه الخامس: من حديثه:

ما أخرجه الطبراني من طريق يحيى بن يزيد بن عبد الملك، عن أبيه، عن يزيد بن خُصيفة، أنّ أباه أخبره، عن السائب بن يزيد، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ لَبَسَ الصُّوفَ، أَوْ حَلَبَ الشَّاةَ، أَوْ أَكَلَ مَعَ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ، فَلَيْسَ فِي قَلْبِهِ إِِنْ شَاءَ اللَّهُ الْكِبَرُ»⁽⁷⁾.

حديث منكر، وهو ظاهر التُّكارة، والحمل إنما هو من قبل يزيد بن عبد الملك النوفلي.

(1) التاريخ الكبير للبخاري (377/10).

(2) كتاب المجروحين (535/2).

(3) المدخل إلى الصحيح (238/1).

(4) الكامل (675/10).

(5) أسماء الضعفاء والواضعين لابن الجوزي (331/5).

(6) الجرح والتعديل (198/9).

(7) المعجم الكبير (153/7، برقم 6668).

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث ، فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الاشتغال بهذا البحث :

- 1- توقف وتردد أبي حاتم الرازي عن إصدار الأحكام عن بعض المرويات دليل على ما كان عليه من الورع وشدة الاحتياط.
 - 2- بلغ عدد الروايات الذين ضعفهم أبو حاتم الرازي: خمسة رواة، اثنان منهم يُعتبر بحديثهم، فضعفهم مُحتمل، وثلاثة لا يحتج بحديثهم؛ لشدة ضعفهم.
 - 3- أن عددًا من النقاد كان موقفهم من تلك الأحاديث المنكرة، والتي كانت موضع تردّد أبي حاتم الرازي هو الجزم بإلزاق نكارتها بأحد الرواة.
 - 4- لم يظهر لي سبب ظاهر من توقف وتردد أبي حاتم الرازي في إلزاق نكارة تلك الأحاديث بأحد الرواة، وإنما يغلب على الظن أن مبنى التردد هو: الشك، أو تعارض المرجحات لديه، أو الأخذ بالأحوط.
 - 5- في حالة تردّد وتوقف الناقد عن إصدار حكم على رواية أو راوٍ، حينها يتأكد النّظر في بقية أقوال الناقد؛ بغية الكشف في تحميل الخطأ والوهم بأحد الرواة.
- التوصيات: يوصي الباحث بدراسة مسألة التوقف والتردد عند بعض النّقاد، سواء كانت تتعلق بالرواة، أو المرويات، وعن أسبابها، وما الموقف منها.

المصادر والمراجع

1. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازي. "الجرح والتعديل". (ط1)، حيدر آباد بالهند، بيروت: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، مصورة دار الكتب العلمية، 1271هـ).
2. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازي. "كتاب العلل"، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، (ط1)، الرياض: مطابع الحميضي، 1427هـ).
3. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. "أسماء الضعفاء والواضعين وذكر من جرحهم من الأئمة الكبار الحافظين". تحقيق: د. مازن محمد السرساوي، (ط1)، المدينة المنورة: سطور البحث العلمي، 1446هـ).
4. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية". تحقيق: إرشاد الحق الأثري، (ط2)، فيصل آباد، إدارة العلوم الأثرية، 1401هـ).
5. ابن القيسراني، أحمد بن طاهر. "كتاب السماع"، تحقيق: أبو الوفاء المراغي، (ط1)، القاهرة: وزارة الأوقاف، 1431هـ).
6. ابن حبان، محمد بن حبان. "الثقات". (ط1)، الهند: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، 1393هـ).
7. ابن حبان، محمد بن حبان. "كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين". تحقيق: محمد بن إنسان فرحات، (ط1)، بيروت: دار اللؤلؤة، 1439هـ).
8. ابن حجر، أحمد بن علي. "المطالب العالية". تحقيق: مجموعة من الباحثين، (ط1)، الرياض: دار العاصمة، 1419هـ).
9. ابن حجر، أحمد بن علي. "تقريب التهذيب". تحقيق: طارق عوض الله، (ط1)، القاهرة: دار الكوثر، 1431هـ).
10. ابن حجر، أحمد بن علي. "تهذيب التهذيب". باعثناء: إبراهيم الزبيق، وعادل مرشد، (ط1)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1329هـ).
11. ابن حجر، أحمد بن علي. "لسان الميزان". تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، (ط1)، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1432هـ).
12. ابن حجر، أحمد بن علي. "موافقة الخبر الخبر". تحقيق: حمدي مجدي السلفي، (ط2)، الرياض: مكتبة الرشد، 1414هـ).
13. ابن حزم، علي بن محمد. "المحلى بالآثار". تحقيق: د. عبد الغفار بن سليمان البنداري، (ط1)، بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ نشر).

14. ابن حنبل، أحمد بن محمد. "العلل ومعرفة الرجال" - رواية المروزي وغيره - تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (ط1، القاهرة، دار الإمام أحمد، 1427هـ).
15. ابن حنبل، أحمد بن محمد. "كتاب العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل" - رواية عبد الله - تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (ط2، الرياض: دار القبس، 1427هـ).
16. ابن شاهين، عمر بن أحمد. "تاريخ أسماء الثقات". تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، (ط1، القاهرة: الفاروق الحديثة، 1430هـ).
17. ابن طهمان، يزيد بن الهيثم. "من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال". تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، (ط1، دمشق: دار المأمون للتراث).
18. ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني. "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، (ط3، الرياض: مكتبة الرشد، 1439هـ).
19. ابن عساكر، علي بن الحسن. "تاريخ دمشق". تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، (ط1، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ).
20. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. "البداية والنهاية". تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط1، دار هجر للطباعة والنشر، 1418هـ).
21. ابن معين، يحيى البغدادي. "تاريخ ابن معين - رواية الدارمي". تحقيق: أحمد محمد نور سيف، (دمشق: دار المأمون للتراث).
22. ابن منظور، محمد بن مكرم. "مختصر تاريخ دمشق". تحقيق: روحية النحاس، (ط1، دمشق، دار الفكر، 1402هـ).
23. الأزدي، محمد بن الحسين. "ذكر اسم كل صحابي ممن لا أخ له يوافق اسمه". تحقيق: أبو شاهد ضياء الحسن محمد، (ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1431هـ).
24. البخاري، محمد بن إسماعيل. "التاريخ الأوسط". تحقيق: د تيسير بن سعد أبو حميد، (ط2، الرياض: مكتبة الرشد 1429هـ).
25. البخاري، محمد بن إسماعيل. "التاريخ الكبير". تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، (ط1، الرياض: المتميز، 1440هـ).
26. البخاري، محمد بن إسماعيل. "كتاب الضعفاء والمتروكين"، تحقيق: د. سالم بن صالح العماري، (ط1، جدة: مركز إحسان، 1441هـ).
27. البرذعي، سعيد بن عمرو. "سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، وهو كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين". تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، (ط1، القاهرة: مكتبة الفاروق الحديثة، 1430هـ).
28. البزار، أحمد بن عمرو. "مسند البزار" - المنشور باسم البحر الزخار - تحقيق: محفوظ الرحمن

- زين الله، وآخرين، (ط1)، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1430هـ).
29. البكجري، مغلطي بن قليج. "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد - وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، (ط1)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ).
30. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب. "أحوال الرجال". تحقيق: د. عبد العليم البستوي، (ط1)، فيصل آباد: حديث أكاديمي، 1431هـ).
31. الحاكم، محمد بن عبد الله. "المدخل إلى الصحيح". تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، (ط1)، القاهرة: دار الإمام أحمد، 1430هـ).
32. الخرساني، سعيد بن منصور بن شعبة. "سنن سعيد بن منصور"، تحقيق: د. حبيب الرحمن الأعظمي، (ط1)، الهند: الدار السلفية، 1403هـ).
33. الخطيب، أحمد بن علي. "تاريخ بغداد". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط1)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ).
34. الخليلي، خليل بن عبد الله. "الإرشاد في معرفة علماء الحديث". تحقيق: وليد متولي محمد، (ط1)، القاهرة: دار الفاروق الحديثة، 1431هـ).
35. الدارقطني، علي بن عمر. "الضعفاء والمتروكون". تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهرى، (ط1)، القاهرة: دار الفاروق الحديثة، 1434هـ).
36. الدارقطني، علي بن عمر. "العلل الواردة في الأحاديث النبوية". تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (ط1)، الرياض: دار طيبة، 1405هـ)، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، (ط1)، الدمام: دار ابن الجوزي، 1427هـ).
37. الدوري، العباس بن محمد. "تاريخ ابن معين". تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، (ط1)، القاهرة: الفاروق الحديثة، 1434هـ).
38. الذهبي، أحمد بن محمد، "تذكرة الحفاظ". (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ).
39. الذهبي، محمد بن أحمد. "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة". تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب (ط2)، جدة، المدينة، دار المنهاج ودار اليسر، 1430هـ).
40. الذهبي، محمد بن أحمد. "المغني في الضعفاء". تحقيق: د. نور الدين عتر، (ط1)، الدوحة: إدارة إحياء التراث، 1994م).
41. الذهبي، محمد بن أحمد. "الموقظة". عناية: عبد الفتاح أبو غدة، (ط2)، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1412هـ).
42. الذهبي، محمد بن أحمد. "تهذيب تهذيب الكمال". تحقيق: غنيم عباس غنيم، (ط1)، القاهرة: دار الفاروق الحديثة، 1425هـ).

43. الذهبي، محمد بن أحمد. "ديوان الضعفاء والمتروكين". تحقيق: محمد سيد الأزهري، (ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1438هـ).
44. الذهبي، محمد بن أحمد. "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، (ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ).
45. الذهبي، محمد بن أحمد. "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرين، (ط1، دمشق: الرسالة العالمية، 1430هـ).
46. الرازي، أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم. "كتاب أسامي الضعفاء". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط1، القاهرة: دار الفاروق الحديثة، 1430هـ).
47. السجستاني، سليمان بن الأشعث. "سؤالات أبي داود للإمام أحمد". تحقيق: د. زياد محمد منصور، (ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1414هـ).
48. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. "مصنف عبد الرزاق". تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، (ط2، القاهرة: دار التأصيل، 1437هـ).
49. الطبراني، سليمان بن أحمد. "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (ط1، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1415هـ).
50. العجلي، أحمد بن عبد الله. "معرفة الثقات". تحقيق: عبد العليم البستوي، (ط1، المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1405هـ).
51. العقيلي، محمد بن عمرو. "كتاب الضعفاء"، تعليق: مازن بن محمد السرساوي، (ط12، الرياض: دار الرشد، 1437هـ).
52. الفسوي، يعقوب بن سفيان. "المعرفة والتاريخ". تحقيق: أكرم ضياء العمري، (ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1401هـ).
53. الفيومي، أحمد بن محمد، "المصباح المنير"، (ط1، بيروت: المكتبة العلمية، بدون تاريخ طباعة).
54. اللاحم، إبراهيم بن عبد الله. "مقارنة المرويات"، (ط2، بيروت: مؤسسة الريان، 1436هـ).
55. محمد خروبات. "أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية". وهي رسالة دكتوراة، (ط1، مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2003م).
56. المزي، يوسف بن عبد الرحمن. "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1431هـ).
57. النسائي، أحمد بن شعيب. "كتاب الضعفاء والمتروكين"، تحقيق: وليد متولي محمد، (ط1، القاهرة: دار الفاروق الحديثة، 1431هـ).
58. النووي، يحيى بن شرف، "منهاج المحدثين وسبيل طالبه المحققين". تحقيق: د. مازن بن محمد السرساوي، (ط1، دمشق: دار المنهاج القويم، 1441هـ).



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة دولية شهرية علمية محكمة
الترقيم الدولي الإلكتروني : ISSN : 2410- 521X
الترقيم الدولي الورقي : ISSN : 2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2024	2023	2022	2021	2020	العام
0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	0.0366	معامل أرسيف
1.55	1.25	1.73	1.60	1.60	معامل التأثير العربي